

صعوبات الترجمة المصطلحات القانونية "من العربية إلى الإنجليزية إنموذجاً" Difficulties in translating legal text (Arabic-English)

Published:
25-09-2021

Accepted:
01-09-2021

Received:
05-08-2021

Dr. Lubna Farah

Assistant Professor, Arabic Department, NUML,
Islamabad, Pakistan

Email: lfarah@numl.edu.pk



Abstract

The research paper addresses the challenges involved in the translation of English to Arabic legal terminology. Since legal systems differ in terms of procedures and norms, languages belonging to these systems also vary in their choice of words and concepts which pose serious problems for the translators. Islamic and English laws are distinctive in their terminologies. The translators often face serious challenges in rendering texts from Islamic to English legal systems. The legal translation is considered the most difficult type of translation primarily for its specialized terms of Islamic Sharia. This paper will argue on the functional equivalence of English and Islamic law terminologies. The research has used a descriptive and analytical approach to find the problems of legal translation by the following research questions: 1. What kind of difficulties do the legal translators face during translation? 2. Are the legal translation errors considered fatal? The findings of the study reveal that lack of experience in target cultures, lack of knowledge of both languages' structures, and lack of reference for the specialized terms cause challenges for the translators. The findings also suggest that training in the field of translation is mandatory to overcome the above-mentioned challenges, the legal text translators should seek to find a functional equivalent in the target legal language.

Keyword: Preaching, Attributes of Preacher, Preaching of Sahaba, Dawah in Contemporary era

الملخص

إن ظاهرة الترجمة ظهرت مع ظهور البشرية، لأن اختلاف اللغات وتعدد الشعوب قد أسهم في بناء اللغات، وكان جسر التواصل بينهم عبر الترجمة، أهم عائق يحدث في مهمة الترجمة المصطلح، وهو يرهق اللغويين والدارسين، وصعوبة ترجمة نصوص ذات طابع متخصص تحتاج لمصطلحات وتعابير متميزة، لأن أي خطأ أو تشوية يحدث خلال الترجمة فإنه يغير المفاهيم والمعنى، ويدرس البحث خصائص تنفرد في المصطلحات القانونية في اللغتين العربية والإنجليزية، لأن ميدان ترجمة القانونية وتحرير الوثائق القانونية تعد من أصعب أنواع الترجمات، لأنها بما لغة اختصاص معقدة. واللغة العربية في المصطلحات القانونية يقصد بها عربية تخصصية. محدد بقواعد تشريعية تصاغ بمفردات عربية،



صعوبات الترجمة المصطلحات القانونية "من العربية إلى الإنجليزية إنموذجاً"

لذا المستخدم للنص القانوني عليه التوغل في المصطلحات ويجب عليه معرفة القواعد الصرفية والنحوية ويدرك معاني الألفاظ.

الكلمات الدالة:

المقدمة

يتناول البحث التعابير الاصطلاحية القانونية بين اللغتين العربية والإنجليزية، وتكمن صعوبة ترجمة النصوص القانونية في أنها ذات طابع واختصاص يحتاج للمعرفة الحضارية والسياسية والثقافية للغتين. لأن كل لغة مختصة تتميز بمصطلحات خاصة بها. فأى خطأ أو تشويه يحدث خلال الترجمة فإنه يقلل القيمة الجمالية، وإذا حدث في الترجمة القانونية فإنه يخلخل في إصدار الأحكام، لذا يعتبر اللغويين المصطلحات القانونية من أهم ميادين اللغوية، والتي ينصب فيها الاهتمام البالغ. لأن اللغة القانونية هي التي تستخدم في سن التشريعات والقوانين وتحرير وثائق قانونية، وهي تتمتع بخصوصيات لا تتمتع بها أي لغة. وتعد الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمات لأنها تمتاز بخصوصيتها وأسلوبها وحرفيتها ودقتها وتعددية اختصاصاتها ولغتها المصطلحانية. إن اللغة القانونية مختلفة عن اللغة العلمية والأدبية لان مصطلحاتها أحادية المعنى، ولغة ذات اختصاص معقد متعدد المعاني. أن كثيراً من المترجمين أثناء القيام بالترجمة يعتمد إلى الرجوع مباشرة إلى قاموس اللغوي العام و الغير المتخصص. ويأخذ بدون تمحيص أول معنى يراه للمصطلح الذي ينوي ترجمته وإيجاد معناه وإذا بذلك المصطلح لا يتجانس لا بالنص و لا السياق مما يؤدي إلى تشويه النص القانوني.

نجد كثير من المصطلحات محدّدة لها معنى خاص من الناحية الاصطلاحية في القانون الدولي ونجد لها معنى اصطلاحى آخر في القانون التجاري فلو أخذنا مصطلح (negociation) على سبيل المثال فإنه يعني "المفاوضات" حسب القانون الدولي ولكنه يترجم بـ "التداول" اذا ما ذكر في القانون المالى والمصرفي يقصد به "تداول العملة". فنجد المترجم القانوني ضائع بين المصطلحات ضمن القوانين المختلفة. ولذا نعتبر المترجم يقع في مسؤولية إعادة تأليف النص.

ولسبر أغوار مشكلة العربية واللغة القانونية فقد إعتمدت على منهج وصفي وتحليلي، حيث نعين المصطلح القانونية، وإيجاد مكافئ الانجليزي لها. لأ، المصطلحات القانونية متشعبة ويتعدد استعمالها في المجالات المختلفة فمثلاً كلمة "contract" لها أكثر من مئة مصطلح حسب استخدامها لأنواع العقود فنجد في القانون تحتاج هذه المصطلحات لإيجاد مدلولاتها القانونية الدقيقة. فأنواع العقود مثل "عقد الاذعان" "contrat d'adhesion" و "عقد الايجار" "contrat de bail" و "عقد رضائي" "contrat consensual" وغيرها من المصطلحات المرتبطة بكلمة العقد مثل اركان العقد وغيرها.

خرجت من البحث بنتائج أهمها أن النص القانوني له معاني ومدلولات خاصة، والمصطلح القانوني إذا لم يستحن صياغته ومراعاة قواعده فلن يتحقق لنا المراد من الترجمة. لكون الترجمة القانونية تعد من أصعب فئات الترجمة، لدقتها وأسلوبها وتشعب لغتها واختصاصاتها. ويتوجب على المترجم القانوني الإلمام بالثقافة القانونية والمصطلحات المعتمدة بها، ليتراجم بكلمات دقيقة تماشي مع النص القانوني ولا بد توافر ثقافة قانونية لدى المترجم بميدان الترجمة القانونية.

الإشكالية

سيتناول البحث قضايا الترجمة ذات الاختصاص، وقضايا الترجمة القانونية، وخصوصية المترجم القانوني

وعبقرية اللغة المترجم إليها، وما مدى حرية التصرف في اللغة بدون الإخلال في المعنى ونص المصدر. لأن المصطلحات القانونية تعتبر عقبة أمام المترجم وخاصة ما إذا المترجم غير المتخصص في القانون وكيف يتمكن المترجم من إنتاج نص لا تظهر عليه اللمسة العجمية، ونص متكيف مع ثقافة لغة الهدف وملتزم بالحيادية. والدوافع التي دفعتني للبحث في الموضوع للكشف عن أسباب وفوضى الترجمة القانونية، الصعوبات في إيجاد مكافئ لغوي من المعاجم القانونية.

اسئلة البحث

من هو المترجم القانوني؟ وماهي اللغة القانونية؟

ما الصعوبات التي يواجهها المترجم القانوني؟

هل أخطاء الترجمة القانونية نتائجها تعتبر مهلكة؟

مصطلح الترجمة القانونية مفهومها و أنواعها

الترجمة: كما ذكر في لسان العرب: "ترجم"

لغة الاختصاص: "Specials language" هي تلك اللغة التي تختلف عن اللغة العادية ويكون الهدف منها إزالة الغموض في ميادين خاصة، تعريفها: "أنها نظام لساني فرعي يستخدم مصطلحات معينة ووسائل لغوية أخرى". مفردات لغة الاختصاص تتميز بمفرداتها وأحادية المرجع ويستحيل استبدال المصطلح بآخر¹.

جاء تعريف بيار لورا pierre lerat لمفهوم لغة الاختصاص: "هي لغة طبيعية كما تعد وسيلة للتعبير عن معارف متخصصة، ويضيف قائلاً أنها: استعمال لغة طبيعية للتعبير تقنيا عن معارف متخصصة". كوكوريك kokourek حيث يقول: "يمكن اعتبار أن اللغة العامة مكونة من مجموعات، الرابط الذي يجمع كل هذه المجموعات هو اللغة المشتركة وقد تكون إحدى هذه المجموعات لغة تخصص"².

لتوضيح طبيعة اللغة المتخصصة يجب الوقوف على مفهوم اللغة العامة، لأن كل مفهوم من هذين المفهومين يختلف عن الآخر.

تمتاز لغة الاختصاص: بأنها لغة دقيقة لها مصطلحات ذات نوعية موضوعية وإحصائية، ودقيقة لها منحنيات متعارف عليها.

" فاللغة العامة هي تلك اللغة غير المتخصصة التي لا تنتمي إلى منطقة دون أخرى أو استعمال لها دون آخر. فهي اللغة التي يستعملها بالفعل يومياً جميع الناس الذين ينتمون إليها وليس المقصود من ذلك اللغة كما هي في الوضع قبل أن تدخل في الاستعمال أي مجموعة من النظم المجردة"³. اللغة وعاء لكل للعلوم ، ومن لم يكن ملماً بها، لم يكن على دراية بالعلوم، وهي الحاملة للأفكار القانونية من عقل إلى عقل آخر ، و هي أداة التعبير عنها⁴.

عرف هيربرت بيشت و جينفر دراسكاو لغة الاختصاص: "الغة توظف لإيصال معلومات ذات طابع تخصصي، بهدف نشر معرفة بين المهتمين بالحقل، بإيجاز ودقة ووضوح"⁵. علاقة الترجمة بالمصطلح علاقة وطيدة لانه نقل مصطلح من لغة الاصل إلى لغة الهدف، فلمصطلح القانوني ليس معزول وترجمته تقتضي اعتبار المصطلحات الأخرى، والحقل المفهومي يتكون مجموع مصطلحات تدل على المفاهيم.

اللغة القانونية وتقنيات الترجمة

هي لغة مختصة بمصطلحات دقيقة، يعرفها الدكتور عبد القادر الشخيلي "الغة مستقاة من القانون تترجم

صعوبات الترجمة المصطلحات القانونية "من العربية إلى الإنجليزية إنموذجاً"

الأحكام القانونية والوقائع القانونية بلغة محددة خاصة بهذا العلم"⁶.

وتعريف القانون "بوكية" يقول: "أنه ظاهرة تدفع بالمجتمع لوضع قواعد تنظم العلاقات بين الأفراد"⁷، اللغة القانونية تفسر الحقائق القانونية لإرادة وأغراض خاصة وتفسر النصوص طبقاً لها. ومع تطور العصر تطورت اللغة وكسبت ميزة خاصة تختلف عن بقية العلوم الأخرى⁸. واللغة القانونية تتسم بالغموض والتعقيد، لذا يفصلها العديد من دارسي اللغة عن الثقافة والأدب ويجعلونها مجال قانوني بحت.

النص القانوني يُستعمل ضمن النظام القانوني. مثل: المستندات التي تستخدم لأغراض قانونية والتي يُطلب تقديمها عادة باللغة الرسمية إلى السلطة القانونية أو القضائية المرتبطة، ويمكن مصطلح القانوني يشمل على مجموعة شاسعة من النصوص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، السوابق وإفادات الشهود وبراءات الاختراع والأحكام القانونية التي يقدمها الشخص في المحاضر والتقارير الرسمية أو في الوثائق المالية وغيرها.

ولابد أن نذكر بأن الترجمة القانونية دائماً تتميز بأسلوب يكون بعيد عن العاطفة والخيال والاهواء الشخصية لأن الأسلوب القانوني مثل الرياضيات يكون خال من العاطفة والخيال وإنما تشريعات مقننة لا مجال لإبداع أو ادخال لغة عاصفية أو بلاغية وإنما يتعامل المترجم مع لغة يمكننا القول عنها أنها " لغة جافة ". وتنقسم لغة القانون لثلاث لغات فرعية كالتالي: لغة التشريع، لغة القضاة، ولغة المحاماة، وهي كالتالي:

لغة التشريع: "قوانين يصدرها برلمان تشريعي، هدفها تحديد مجموعة الالتزامات والصلاحيات وهي الأسلوب التي تصاغ به القوانين"⁹.

لغة القضاة: "لغة الأحكام الصادرة من المحاكم، تشمل أدق التفاصيل والأسباب وأنواع العقوبة".

لغة المحاماة: "اللغة التي يستعملها رجال القانون، وتتميز بالدقة تعطي للقانون روحاً جديداً".

تكمن الصعوبات والمعوقات في ترجمة اللغة القانونية في المفاهيم الغير قابلة للترجمة، لأنه يسعى للبحث عن مكافئ لها ويلجأ للتصرف فيها وتفسيرها وبعض الأحيان لشرحها.

تتميز اللغة القانونية باستخدام صيغة المبني للمجهول للتركيز على الفعل، كما تتميز بالوضوح والدقة والابتعاد عن الألفاظ الغامضة المثيرة للبس، واللغة القانونية دائماً تستخدم الجمل الطويلة المركبة، وبالخصوص الجمل الشرطية والاستثنائية¹⁰. مثل: "ما نصت عليه المادة 366 من القانون المدني...."، واللغة القانونية تنشئ الحقوق والواجبات بمجرد اعتماد القاعدة أو النطق بالحكم، فهذا يعني أنها ليست مجرد آلة للتواصل بين أفراد التخصص، بل تقوم بوظيفة أسمى هي الكشف عن وجود الحقوق والواجبات وحمايتها، مثل: "حماية الملكية الفكرية" ومعاقبة "سرقة أقوال الغير"¹¹.

وتقنياً فنرى "فيناى" و "دارليني" في كتابهما تحديد مفهوم الترجمة، يؤكدان على الوحدة الترجمة هي تركيب التعبيري وقسم الترجمة لنوعين حسب النص المعالج: ترجمة مباشرة أو حرفية، وترجمة غير مباشرة أو ملتوية، الترجمة المباشرة قد تعطي مفهوم ناقص أو خاطئ، لذا مترجم القانوني يضيف كلمة، يشرح لاجل توضيح المفهوم مثلاً: مصطلح "المهر" تترجم "Dowry" قد لا تكفي لأنه يعني المال مقدم من الزوجة للزوج أي عكس القانون الاسلامي من الزوج للزوجة، لذا يحتاج للشرح لتفادي الغموض.

خصوصية المترجم القانوني وخصائص الترجمة:

المصطلح القانوني مصطلح علمي ودقيق له معاني دقيقة متخصصة تفرد بخصائصها لذا فلا بد من توفر شروط في المترجم القانوني لا تكون ضرورية في غيره من المترجمين.

نجد الجاحظ حدد شروطا عامة للمترجم في "كتاب الحيوان" منها معرفة اللغة المنقول منها وإليها، ولا بد من معرفة موضوع الترجمة، ومع تطور علم الترجمة فإن المنظر جيمار صاغ شروط على المترجم القانوني لا بد من التمسك بها وهي:

- ينبغي عليه الحصول على درجة في القانون.
 - لا بد أن يستوعب المبادئ العامة في القانون.
 - لا بد من إيقانه لغة القانون ومعانيه.
 - لا بد من أن يفهم النظام القانوني الأجنبي ولغته أي يعرف القانون من كل زوايا.
 - لا يستسلم للسهولة بل يصبر على الدقة في المفردات.
 - والأهم الإلمام باللغتين: المترجم منها، والمترجم إليها، على جميع المستويات¹².
- لذا المترجم القانوني لا بد عليه من إحاطة تامة بالصوص مع تعمق في أصول اللغة ومفرداتها، والقوانين. عليه استخدام لغة فصيحة قانونية بدون استخدام المجاز والإيحاء. لأن هناك تفاعل بين اللغة والتفكير¹³.
- تحتوي النصوص القانونية على تعبيرات غامضة. وعلى المترجم ان يترجم بالتشاور مع رجال القانون، حتى لا يضيع المعنى المقصود أو قلبه للضد¹⁴. وعلى المترجم القانوني ان تكون لديه إلمام بالجانب الثقافي والقانوني ولا بد من توافر مهارات وكفاءات لغوية، بالإضافة لكفاءة التأويلية أي البحث خارج النص المترجم، لانه لا يمكن أن يكتفي على المكتوب بل يفسر ويقوم بتأويل النص.
- جميع النصوص العادية لا تكون محل تنازع او تفسير لكن النصوص القانونية فلا بد الرجوع لهيئة ذات سلطة تفسير النص عكس جميع أنواع الترجمة الأخرى. لأن النص القانوني يمكن أن يكون دستور، أمر... الخ.
- علاقة وثيقة بين علوم القانون وعلوم اللغة العربية، فهذه الأخيرة كما قال القدماء: لا يحتاج إليها المفتي وحده، بل يحتاج إليها المفتي والمستفتي، والمدعي والمدعى عليه، فتبديل حركة في حرف قد يبدل القضاء من حق إلى باطل، وبالعكس، فهناك فرق بين قول القائل : أنا قاتل غلامك ، وبين القائل : أنا قاتل غلامك ؛ فالأول لم يفعل وبالتالي لا يؤاخذ بما لأنها لم تحدث ، والثاني فعل الجرم ، وبالتالي يؤاخذ عليه¹⁵.
- المترجم القانوني ليس مجرد كاتب او مترجم عادي يخفي خلف الترجمة بل يكون أكثر الاوقات عرضة للنقد من لدن المتلقي لأن النصوص المترجمة في حد ذاته تحتوي على الغموض.
- الترجمة القانونية تطرح إشكالية في ترجمة المصطلحات القانونية، لان ترجمة القانونية تكون بين ثقافتين و قانونين مختلفين، ويستخدم المترجم تكافؤ وظيفي حيث يبحث عن مصطلحات قانونية في نظام اللغة الهدف، أي لغة المصدر ونظام القانون من لغة المصدر بما يكافئها في لغة الهدف وقانون لغة الهدف¹⁶. لا يحق للمترجم القانوني الاجتهاد في بحث عن مكافئ في حال وجوده في لغة الهدف، وفي حال غيابه عليه إيجاد مكافئ مناسب. وباعتبار أن الصياغة القانونية تتمثل "في الأدوات التي تخرج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي إخراجا يحقق الغاية التي يفصح

أهداف الترجمة القانونية وخصائصها الدلالية

هدف معياري: لإنتاج نص قانوني متشابه في القضاء تشابه تام، لإصدار الحكم¹⁸.
الهدف الإجباري: ترجمة قوانين أساسية، وقرارات المحكمة، نصوص قانونية لإيصال معلومة للقارئ، يختلف عن الهدف المعياري.

تنشأ أهمية الترجمة القانونية على الصعيدين المحلي والدولي، المحلي لرسم الحقوق والالتزامات بين الدولة والفرد لإرجاع حقوق الفرد المسلوقة، المترجم يترجم الوثائق للغة القضاء، ويصدر القاضي الحكم بموجبها، لذا فاي خطأ ينجم عنه الضرر بالفرد.

وعلم الدلالة يعد، الجسر الذي تلتقي عليه اللغة والقانون، لأن مدار الحكم فيه يقوم على الدلالات المختلفة للأقوال والأفعال، وما دام علم الدلالة يقوم على معاني الألفاظ والحمل والسياقات، فإن العلوم القانونية تقوم على ذلك أيضاً، مضافاً إليها دلالات المواقف، والأحداث، والعلاقات، والأفعال. لذلك تقترح "رايس" أن يتم تحليل النص على ضوء العلاقة بين الشكل والمضمون، بالاعتماد على علم الدلالة والنحو والأسلوب¹⁹.

على المستوى الدولي تنشأ أهميتها لاختلاف القوانين في أرجاء العالم، والترجمة القانونية مسؤولية كبيرة، وعبء على المترجم، لأنه يعاني صعوبات في فهم القانون من لغة الاصل.

تتميز اللغة القانونية بأنها لغة إقناعية توجه لإقناع الحضور والقاضي، أو القارئ بصحة الحكم الذي أصدرته المحكمة، أو صحة ومنطقية الدفع الذي قدمه المحامي، وبذلك فهي تخاطب الوجدان كاللغة الأدبية، وقد أقر ذلك القاضي الأمريكي ريتشارد بوسنير الذي قال: "إن المقالات والاجتهادات القضائية هي بلاغة محضة (في مفهومها الإقناعي) بطريقة مشابهة جداً للأعمال الأدبية"²⁰.

لغة القانون في كل بلد تؤلف وحدة كاملة ونظام قانوني للتعبير الذي تعبر عنه وتبرز مشكلات الترجمة عندما لا نجد المكافئ في لغة الهدف مكافئ دلالي يكون مفقوداً. هنا تتوقف استراتيجية الترجمة المختار حسب اعتبارات قانونية لا بد مراعاتها وفهمها لكي تتمكن من نقل المفاهيم بدقة تامة كما تصفها سارسوفيتش²¹ بالعبارة التالية:

" When selecting a translation strategy for legal texts, legal considerations must prevail "

القاموس القانوني للفاروقي يشير إلى المرادف في لغة الهدف والمقابل الدلالي له حيث يشرح ذلك بأن مفهوم قضاء العدالة المطلقة²²، لانه لا جدوى من نقل مصطلح حرفياً للعربية لأن الغرض من الترجمة البحث عن تكافؤ وظيفي للنص الأصلي وإيجاد علاقة بينهما بالمعنى الدقيق لان المترجم سيؤلف وثيقة للنص الأصلي ولا بد ان تكون موازية للنص بلغة الأصل. ويؤكد على ذلك سارسوفيتش:

" To avoid misinterpretation and promote uniform application, translators should attempt to compensate for conceptual incongruity whenever possible "

مثال عن خصائص دلالية للمصطلحات بالامكان تشكل عقبات أمام الترجمة القانونية لعدم وجود تكافؤ

لغوي ولب المشكلة تكمن في المصطلح الدلالي.

لأن الخصائص الدلالية تعد من أهم الميدان الصعبة أمام المترجم القانوني، لأن كل لفظ في النص القانوني يحمل بدقة المعنى الذي يقصده المشرع، فلفظ؛ فلفظ القبض على المتهم يختلف عن لفظ الإمساك ، فالأول يستلزم قرارا من السلطة العامة ، أما الثاني فيمكن أن يقوم به فرد ، ولفظ الحبس يختلف عن لفظ الاحتجاز. وعند تعدد المدلولات للدال الواحد، تصبح الكلمة مطاطة ،تتسع استخداماتها أو تضيق، فقد ينسب الدال معنى مغايرا لمعناه في اللغة العادية، وقد يحمل نفس المعنى ، وقد تخلو منه اللغة العادية. Attorney في القانون الأمريكي، محام، سواء كان (barrister) أم (solicitor) والمقصود به عموما، محام أو وكيل (دعاوى) .

Attorney General القانون الأمريكي، لقب وزير العدل ما يقابله في الانجليزي (the Lord High Chancellor)

Lawyer أي شخص يمارس مهنة القانون عموما فإنه يكون محامياً.

صعوبة الترجمة القانونية لا تقتصر على المدلول البياني بل ايضا تكمن في تباين الثقافات والنظم القانونية، وتعدد المعاني تعتبر أكبر المشاكل في الترجمة فنجد فيها لفظاً لها معاني متعددة فلا نختار منها إلا بحكم السياق.

الترجمة القانونية وقواعد العربية

استعمال زمن المضارع

لفرض الإلتزامات يجذ استعمال زمن المضارع في صياغة النص القانون. و يرى القانونيون بأن الصياغة باستعمال زمن المضارع في النصوص القانونية و التشريعية يحقق أمرين: تجنب التراكيب المعقدة، استخدم كلمات قليلة والمضارع يكون مساعد في اختصار المفردات.

إذا أُلزم القانون المواطن بعمل شيء يستخدم الفعل المضارع، بدلا من اللفظ (يجب)، لأنه إذا استخدم هذا الأخير فهي لغة عادية مثل: يجب التسجيل في السجل التجاري : يسجل في السجل التجاري. لكن على من يصوغ النصوص القانونية أن يتبع أسلوبا موحدا في ترتيب المفردات والكلمات، وقواعد اللغة ، وعليه أن يتجنب استخدام الكلمات الزائدة والمتكررة.

استخدام صيغة المبني للمعلوم بدلا من المبني للمجهول

لأن صيغة المبني للمعلوم يساعد في تحديد الفاعل حيث يساعد في حسم التشريع وتحدد الشخص المتهم، صيغة المبني للمعلوم تساعد الصائغ القانون على أن يدرس بعناية الفعل في الجملة ويلقي العبء على المتهم.

استخدام علامات الترقيم

تساعد على توضيح المعنى وتنبئ بحدوث أي تغيير وتلغي الالتباس. ضرورة إحكام الإشارات الكتابية (علامات الترقيم)؛ فوضعها في محلها الصحيح في النص القانوني، يعين على فهم المعنى، وتقديمه بأقل الألفاظ، لأن الإطالة تفتح باب التفسيرات²³. المترجم القانوني لابد أن يراعي علامات الترقيم ويضعها في محلها خشية تفسيرها بما يغير النص الأصلي، لأجل أن يحفاظ على وحدة النص وتماسكه²⁴.

استخدام صيغة المذكر للدلالة على الذكر والأنثى

القانون يستخدم تعابير مثل: بائع، دائن، مريض، بدون تفريق بين الرجل والمرأة، ولكن يمكن للمشرع

أستخدام خطاب المرأة عندما يقصد الحكم للمرأة²⁵.

استخدام التعبير الايجابي أو السلبي

الايجابي للوصول لمراد المشرع لكي يتم الوصول لها في التعبير السلبي بمفهوم المخالفة والسلبي يستخدم بصيغة النفي مثل "لا، ليس".

تحديات الترجمة القانونية وحلولها

من أكثر السمات المميزة للترجمة القانونية أنها متأصلة بعمق في ثقافة البلد وتقاليد، لهذا السبب "تتطلب الترجمة القانونية من المترجم الحذر بشكل خاص، لأن النص يتكون من مصطلحات مجردة متجذرة بعمق وثابت في الثقافة المحلية والتقاليد الفكرية.

توجد تحديات وعوائق تعيق نشاط الترجمة القانونية والترجمة ليس لها مكانه تستحقه من مكانة وتخلق التحديات التي تواجهها الترجمة القانونية من التالي:

تحدي في نقل المعنى الدقيق

تحدي نقل المعنى يرجع في الأساس لبنية وطبيعة النصوص القانونية، لأن كل نوع يتميز بخصائص لها مصطلح خاص بها، وتمثل صعوبة نقل ذلك المصطلح للغة الهدف في سماته وخصوصياته التي ينفرد بها²⁶، لان الترجمة للمصطلحات تحتاج لاستيعاب معانيها، واستنتاج ما يمكن استنتاجه. فعلي سبيل المثال صعوبة نقل المصطلح والأفكار ليست سهلة لأن النص القانوني عميق المعنى وعبارته وعرة.

وترجمة الجمل المركبة غالبا ما تخلق نوعا من الصعوبة في الفهم بالنسبة للقارئ بما في ذلك المترجم مما قد يجعل ترجمة النص الأصلي صعبة نوعا ما. وعليه، ففي عملية ترجمة الجمل المركبة والطويلة، وجب على المترجم أن يقوم بتحليل دقيق للحملة في النص الأصلي والمعنى الأساسي في الجملة ثم يجب إيصال هذا المعنى في النص الهدف.

فلو ترجمنا: "القتل بنية العمد والقتل بغير العمد"²⁷. تتمكن الصعوبة في إيجاد مكافئ في اللغة الأجنبية، المصطلحات القانونية شديدة الإبهام والغموض، وهو يطرح إشكاليات على المترجم.

تحدي إيجاد مصطلح المناسب

المشاكل والمعوقات التي يواجهها المترجم القانوني في عمله نجد أن للمصطلح القانوني له العديد من المرادفات ونجد أن هذه المرادفات تشبه بعضها ولكنها تختلف من الناحية القانونية.

وثمة العديد من المصطلحات لا يجد لها مكافئ قد تجد نفس المصطلح لا يدل على نفس المعنى في القانون المدني والقانون الجنائي²⁸، فكلمة "injure" في القانون المدني تترجم بـ إهانة ولكنها في القانون الجنائي تترجم "جريمة جرح".

فالمصطلح القانوني هو ثلاثي الأبعاد وفقا لنظرية بيرس للسيامياثيات Semiotics مما يعني أن له بعدا لغويا وآخر مرجعيا وبعدا ثالثا مفاهيمي. وعليه، ففي الترجمة عامة، نادرا ما نجد مكافئا ماثلا تماما وفقا للأبعاد الثلاثة مما يضعنا أمام سيناريوهين اثنين. أولا، أن لا يوجد مكافئ للمصطلح المراد ترجمته وعليه يتم استحداث كلمات ومصطلحات جديدة. وثانيا، وجود مصطلحات مكافئة وتكون هذه المصطلحات مكافئة قانونيا ولا تكون وظيفيا كذلك.

مسألة إهمال السوابق واللوائح تؤدي للالتباس في الاستنباط والترجمة، لأن الكلمة الواحدة تعني أشياء كثيرة

طبقاً للسياق الذي ترد فيه. مثلاً: كلمة "تربية" فتختلف عن تربية الأطفال وتربية والتعليم، تربية المواشي... الخ. فتعدد المصطلح وإيجاد مصطلح مناسب يشكل تحدي أمام المترجم.

المصطلح "خصم" مثلاً يعني في القانون التجاري عقد تلتزم بمقتضاه المؤسسة البنكية أن تدفع لحامل أوراق تجارية أو سندات التي يحل أجل دفعها ، على أن يلتزم برد قيمتها إذا لم يف بها الملتزم الأصلي، في حين أن كلمة "خصم" في القانون الإداري فهي تعني القطع ، يقال الخصم من المرتب ، أي القطع منه، وفي قانون المرافعات ، تعني أحد أطراف المرافعة²⁹.

تحدي المعجمي

العصر الحاضر يتميز بكثرة وتنوع مصادر التعليم فلم يعد الكتاب المصدر الوحيد للتعليم بل وسائل التعليم تعدد والقواميس والمعاجم كثرت. والمصطلحات القانونية أصبحت مركبة نادراً ما تجد في المعاجم العامة مصطلحات لها. وزادت مشكلة المصطلح بسبب عدم شمولية المعجم، لأن هناك عدم توازن في توزيع المفاهيم، والصيغ اللفظية في المعاجم. لأن نص القانون المدني يختلف عن القانون الجنائي وتختلف في السياق أيضاً.

اللغة المعجمية للغة القانونية فأما معقدة وفريدة وهي خاصة تنطبق على جميع اللغات القانونية المختلفة. في الترجمة، وبسبب اختلاف الأنظمة القانونية، فإن العديد من المصطلحات والتعابير القانونية في لغة ما لا توافق مصطلحات في لغة ثانية وهو ما يطرح مشكلة التكافؤ في هذا المجال. فإذا أخذنا معجم اللغة القانونية الإنجليزية نجد أنه يشمل العديد من المصطلحات والعبارات القديمة والكلمات البسيطة ذات المعنى الغريب.

تحدي اختلاف القوانين

عند غياب البنود والاتفاقيات في لغة الهدف فعندها المترجم يلجأ للبحث عن القوانين في لغة الهدف لكي يترجمها، مثلاً: قانون مكافحة التستر التجاري قانون في دول مجلس التعاون الخليجي لا يوجد في أي بلد عربي آخر فيترجمها ترجمة حرفية ثم يشرحها "Anti-commercial concealment committee"

التحدي في الاختلاف سياق اللغوي

التواصل بين الثقافات المختلفة يعتمد على اللغة والترابط الاجتماعي والجغرافي، اللغة وسيلة للتعبير عن الاحوال وتربط الشعوب مع بعضها، الاختلاف بين اللغات وخصائصها التي تنحصر في: الصوتيات، الصرف، التركيب، المفردات، الأسلوب³⁰. الاختلاف في الأسلوب القانوني والسياق اللغوي، فإن اللغة القانونية تعتبر من أرقى اللغات المتخصصة. فحين نترجم نصاً قانونياً من لغة قانونية إلى أخرى نجد أن درجات الصعوبة تختلف وذلك بالنظر إلى قرب النظامين واللغات القانونية من بعضها البعض كما هو الحال في الترجمة من الفرنسية إلى الإسبانية التي تعتبر أسهل من ترجمة نص من اللغة الهولندية إلى الفرنسية مثلاً...

الفرق بين لغة القانون الإنجليزي والعربي والنظام القانوني العربي والقانون المدني يختلف كذلك. على سبيل المثال: "لا أسمح لك بحضور الجلسة" فترجمتها تكون "I will not allow you to attend this session" و الترجمة القانونية تكون "You may not attend this session" فنجد أيضاً كلمة "Abuse" فتختلف ترجمتها حسب السياق اللغوي "أساء استعمال حق - to abuse a right" وقانوني: تجاوز السلطة - abuse of authority " لذا التعدد السياقي اللغوي تشكل تحدي أمام المترجم لاختيار الأسلوب الدقيق.

تحدي في التكافؤ البراغماتي

الترجمة القانونية لا تلجأ إلى تقنية النقحرة ولا إلى الشرح ولا للحذف ويمكن وضع مصطلح جديد ولا يبقى للمترجم إلا أن يقارب ترجمة المصطلح بترجمة براغماتية وهي استراتيجية يلجأ إليها المترجم للتوفيق بين عناصر للتوفيق بين النص والترجمة وفي الترجمة البراغماتية لا بد من أن يستخدم المترجم هدف الترجمة حسب نظرية سكاپوس (Skopos) فعلى سبيل المثال: شخص مغربي يرغب في ترجمة عقد طلاق للألمانية ونرى الإدارة الألمانية ترفض قبول ترجمة عقد الطلاق مع وجود واقعة الطلاق في النظامين المغربي والألماني، والخطأ من المترجم أنه لم يترجم الهدف من الطلاق حسب اللغة القانونية الألمانية لذا لم تؤد ترجمته الوظيفة المتوخاة منها ألا وهي استعمالها وظيفياً لدى الإدارة. لذا فعدم أخذ هذا الهدف بعين الاعتبار عند الشروع بالترجمة خطأ كبير.

تحدي المصطلح المتخصص

النص المتخصص يتوقف على المصطلح مثلما تتوقف الترجمة على الإمام بالمدلول الدقيق له.

"مدع عام- Prosecuting attorney " وتترجم عبارة " In camera proceedings - إجراءات في جلسة سرية ولا تترجم إجراءات في قاعة" ونرى العبارة " Closing arguments - مرافعات" ولا تترجم حججاً ختامية.

إضافة إلى ذلك فإن علم اللغة الجنائي وهو فرع جديد من فروع علم اللغة التطبيقي، يقوم بتحليل البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة، بالرجوع إلى البصمة الصوتية، أو تحديد هوية المؤلف من خلال النص المكتوب، وعليه فرجل القانون الذي يعمل في هذا الميدان إذا استدعي، لا بد له من معرفة دقيقة باللغة، وإذا استدعي رجل اللغة باعتباره خبيراً ومستشاراً في القضايا اللغوية، عليه أن يتعرف على آراء غير اللغويين وكيف تتولد معارفهم.

ومن المشاكل والمعوقات التي يواجهها المترجم القانوني في عمله نجد أن للمصطلح القانوني العديد من المرادفات ونجد أن هذه المرادفات تشبه بعضها ولكنها تختلف من الناحية القانونية.

فنص المرافعة سواء أكان مكتوباً أم منطوقاً يحمل خصوصيات لسانية، منها الصوتية: كمعرفة مخارج الحروف، وصفاتها، وما يعتريها من تغيير، ودلالة الصوت عند ارتفاعه، وعند انخفاضه، والانحسار والانطلاق، البطء، والتفخيم والترقيق، والنبر والتنغيم. ومنها الصرفية والتركيبية: حيث تكون للكلمات والجمل أهمية في حسم الدعوى، إذا استعملت في مكانها المناسب. من هذا المنطلق، فإن إتقان رجل القانون للغة العربية، لا يعد ضروري فحسب، بل أمر حتمي، فهي وسيلة المشرع في التعبير عن إرادته، وأداة القاضي والمحامي ورجل القانون للقيام بعملهم، لأن أول ما يتبادر إلى الذهن عند محاولة فهم النص القانوني وتفسيره، هو المعنى، الذي تؤديه ألفاظ اللغة وتراكيبها، والمعرفة اللغوية هي أحد أدوات استنباط المعنى من نسيج متكامل هو النص القانوني. كما نرى في المثال التالي:

انكحتك موكلتي ابنتي على مهر معجل وقدره..... ومهر مؤجل وقدره.

- I have given to you my daughter in marriage for down payment dowry of....and deferred dowry estimated to. (exact translation)*
- I marry you my daughter on dowry prepaid estimated to and dowry delayed estimated to. (literal translation)*

لاحظ البيانات الواردة في النص العربي والترجمة في (أ) و (ب) نلاحظ الجمل التي تحتها خط. ونفارقها مع

العبارة العربية "مهر معجل وقدره" تمت ترجمته إلى اللغة الإنجليزية كما يظهر في كلا الفقرتين down payment

dowry لا يعطي نفس المعنى كما في العبارة العربية. في الواقع ، تعني كلمة "مهر" باللغة الإنجليزية المال أو التركة التي تجلبها المرأة لعريسها كهدية أو تفاين. على عكس الكلمة العربية "مهر" أو كما تُعرف بين المترجمين العرب بـ "مهر" والتي تعني مبلغًا إلزاميًا من المال يدفعه العريس للعروس قبل حفل الزفاف.

الخاتمة

الترجمة عملية معقدة في حد ذاتها، ناهيك عن ترجمة المصطلحات فإن إشكالية ترجمتها أكثر صعوبة. ويُعزى ذلك إلى حقيقة أن التعبيرات الاصطلاحية لها معان غير حرفية، وعلى الرغم من ذلك فهي عملية معقدة بحد ذاتها. وبعض العوامل الأخرى قد تجعل المصطلحات مميزة، وبالتالي فإنه ليس من السهل التعامل معها. والترجمة القانونية ليست سهلة، والمترجم القانوني يجب ان يحلّى بروح البحث والاستقصاء العلمي والاستعمال الصحيح من الناحية الاصطلاحية للغة، لكي يفي بمقتضى نقل المعلومات. المتعامل في لغة القانون سواء أكان رجل قانوني أم مترجم، يجب أن يدرك أسرار اللغة والنص القانوني لأنه يتعامل مع لغة متخصصة لأن لغة القانون لغة سردية إنتقائية تراعي إيضاح الأسلوب ودقته وتحافظ على روح النص القانوني والأهم من كل أنها تنقل المعنى بدقّة وأمانة تامة.

لذا نجد المترجم يتجاوز المستوى اللغوي إلى المستوى المعادل لإيجاد مكافئ للموروث الثقافي عند ترجمة المادة القانونية، ونوصي بشدة على الاهتمام بلغة القانون والاصطلاحات القانونية لاسيما مدلولاتها النحوية، والالفاظ المتقاربة في المعنى.

النتائج

- اشكالية ترجمة المصطلح بشكل عام وخاصة المصطلح القانونية تكون عائق أمام المترجم
- مراعاة التنسيق في ترجمة المصطلح بين اللغة العربية وغيرها من اللغات.
- العلاقة قوية بين اللغة والقانون لذا يجب للمترجم القانوني استخدام لغة سليمة ودقيقة واضحة ومحكمة.
- المترجم القانوني أن يستخدم الترجمة الحرفية إذا تعذر عليها إيجاد مصطلح ينقل المعنى بدلا من اللجوء للاحتهاد الشخصي
- نقترح على دارسي ترجمة القانونية
- إثراء المعرفة اللغوية.
- الحصول على تدريبات في مجال الترجمة القانونية.
- استشارة المتخصصين بالمجال من ذوي الخبرة.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الهوامش

¹ Dictionnaire de Linguistique et des Sciences du Langage, Dubois, Jean, et alii., Paris:

Larousse, 1994

² kokourek, la langue française de la technique et de science

³ بن مراد إبراهيم، مسائل في المعجم، نقلا عن: دباش عبد الحميد، ترجمة المصطلح التشريعي في الفقه الإسلامي، ترجمة النص القانوني، دار الغرب، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص: ٥٢

Bin Morād Ibrāhīm, Masā, l fī al-Mu'jum, Naqlan 'n Dībāsh 'bd al-Ḥamyd, Tarjimat al-Muṣṭlah al-Tashry'y fī al-Fiqh al-Islāmī Tarjimat al-Naṣ al-Qānūny, (Publisher: Dār al-Gharb al-Jzā, r, 2006ac), p:52

⁴ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مقدمة في علم اللغة، الدار العربية للكتاب، ص: ١٣
'bd al-Salām al-Masdy, Qāmūs al-Lisāniyāt Muqaddimat fī 'lm al-Lughat (Publisher: Al-Dār al-'rābiyat Lil Kitāb), p:13

⁵ هريبرت بيشت وجينفر طراسكو، مقدمة في المصطلح، ترجمة الدكتور محمد حلمي هليل، مجلس النشر العالمي، الكويت، ٢٠٠٠، ص: ١٥

Herbert Beshay and Jennifer Drasko, Muqaddimat fī al-Muṣṭliḥ, Translation by: Dr. Muḥammad Ḥalmy haly, (Publisher: Majlis al-Nashr al-'lmy, Kūwait, 2000ac), p:15

⁶ عبد القادر الشخلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة عمان، الأردن، ط ١ سنة ٢٠١٣م، ص: ٣١٢
'bd al-Qādir al-Shykhly, (Publisher: Dār al-Thiqāfat 'mmān ,ordan, Edition:1st, Year:2014 ac), p:312

⁷ Bocquet Claude, Legal translation fundamenta, 2008, p:71

⁸ غالب الداودي، مدخل إلى علم القانون، منشورات دار وائل، ط ٤، عمان، ص: ١٠
Ghālib Al-Dāwdy ,lā 'lm al-Qānūn, (Publisher: Manshūrāt Dār Wā, il, Edition:7, 'ummān), p:10

⁹ علي محمد جعفر، تاريخ القوانين والشرائع، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص: ٤٠
'ly Muḥammad Ja'far, Tārykh al-Qaūnyyn wa al-Sharā, ', (Publisher: Al-Mo,ssisat al-Jāmi'yyat le al-Dirāsāt wa al-Nashar, Berūt, 1982ac), p:070

¹⁰ حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ٢، ص: ٢٠
Ḥasan Kīrat, Al-Madkhal ,lā al-Qānūn, (Publisher: Mansha,t al-Ma'ārif, Al-,iskandriyyat, Edition 4th), p:20

¹¹ زكريا أرسلان، اللغة النحوية العربية القديمة قضايا إبسيولوجية ومصطلحية. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٦، ص: ٢٦

Zakariyā ,arslān, Al-Lughat al-Naḥwiyyat al-'arabiyyat al-Qadīmat, (Publisher: Dār Kunūz al-Ma'rifat le al-Nashar wa al-tawzī', 'ummān, Edition:1st, 2006ac), p:26

¹² مرتاض عبد الملك، مقدمة في نظرية الترجمة، بونة للبحوث والدراسات ذي القعدة ١٣٢٤، العدد ٦، ص: ٢٣
Mirtāḍ 'bd al-Malik, Muqaddimat fī Nazriyyat al-tarjimat, būnat le al-Baḥūth wa al-Dirāsāt,

dhī al-Qa'dat 1427ah, Vol:06, p:44

¹³حجازي محمد فهمي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر، ص: ٩٥

Hijāzī Muḥammad Fahmī, 'Im al-Luḡat byn al-Turāth wa al-Manāhij al-Ḥadīthat, (Publisher: Dār Gharīb Le Ṭībā'at wa al-Nashar), p:95

¹⁴ Robert Dubuc, *Manuel of terminologies, "Terminologie, semantique"* 4th edition, Quebec, Canada 2005, p27

¹⁵ عبد الحق بالعباد ، ترجمة النص القانوني بين كفاءة المترجم وإكراهات المصطلح. مجلة المترجم العدد: ١٣ مخبر تعليمية اللغة وتعددية الألسن. دار الغرب للنشر والتوزيع.

'bd al-Haq bil 'ābid, Tarjimat al-Naṣ al-Qānūnī byn Kifā, at al-Mutarjim wa ikrāhāt al-Muṣṭaliḥ, Mujallat al-Mutarjim al-'dad 13, (Dār al-Gharb le al-Nashar wa Tawzī')

¹⁶ أمين كمال السباعي، المدخل لصياغة وترجمة العقود، جمعية اللغويين والمترجمين، ص: ٣

,yman Kmāl al-Sbā'i, al-Madkhal le Ṣiyāghat wa tarjimat al-'qūd, Jam'yyat al-Luḡhiyyīn wa al-Mutarjīmīn, p:3

¹⁷ عبد الحق بالعباد ، ترجمة النص القانوني بين كفاءة المترجم وإكراهات المصطلح. مجلة المترجم العدد: ١٣ مخبر تعليمية اللغة وتعددية الألسن. دار الغرب للنشر والتوزيع. ص: ٩٠

'bd al-Haq bil 'ābid, Tarjimat al-Naṣ al-Qānūnī byn Kifā, at al-Mutarjim wa ikrāhāt al-Muṣṭaliḥ, Mujallat al-Mutarjim al-'dad 13, (Dār al-Gharb le al-Nashar wa Tawzī'), p:90

¹⁸ سعيدة عمار حكييل، دراسات الترجمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ط: ١، ص: ٤٢

Sa'īdat 'mmār Ḥokyl, Dirāsāt al-Tarjimat, (Dār Majdlāwī le al-Nashr wa Tawzī', ordan, Edition 1st, 2011ac), p:74

¹⁹ زكريا أرسلان ، اللغة النحوية العربية القديمة قضايا ابيمولوجية ومصطلحية. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان، ط ١، ٢٠١٦، ص: ٥٩

Zakariyā ,arslān, Al-Luḡat al-Naḥwiyyat al-'arabiyyat al-Qadīmat, (Publisher: Dār Kunūz al-Ma'rifat le al-Nashar wa al-tawzī', 'ummān, Edition:1st, 2006ac), p:59

²⁰ لغة الإقناع في الخطاب القانوني، مارتيللا غريكو لانييلا ، ترجمة مصطفى عاشق، ص: ١٦

Luḡat al-iqna' fī al-Khitāb al-Qānūnī, Martella Gryko Laneila, Tarjimat Muṣṭfā 'āshiq, p:16

²¹ ŠARČEVIĆ, Susan (2000). *Legal Translation and Translation Theory: a Receiver-oriented Approach. Genève 2000*

²² معجم: الفاروقي، حارث سليمان. (٢٠٠٠). المعجم القانوني إنجليزي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ص: ٩٠

Mu'jam al-Fārūqī, Ḥārith Sulymān (2000). Al-Mu'jam Al-Qanūnī, njalyzī- 'rabī, (Maktbat Lubnān Nāshirūn), p:90

²³ يحيى بوتردين، تعليمية النص القانوني الأصيل والمترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع . وهران. ٢٠٠٦، ص: ١١٥

Yaḥyā Būtardīn, Ta'limiyyat al-Naṣ al-Qānūnī al-ṣīl wa al-Mutarjim, (Dār al-Gharb le al-

Nashr wa al-Tawzi', wahrān 2006),p:115

²⁴ *The Language of the Law, David Mellinkoff, Boston, Little, Brown and Company 1963, pp. 3- 29*

²⁵ نسرین سلامة محاسنة مهارات البحث والكتابة القانونية دار المسيرة ، الطبعة ٢٠١٥ م / ١٣٣٢ هـ ص: ١٣٠
Nisrīn Slāmat Mahāsinat Mahārāt al-Baḥth wa al-Kitābat al-Qānūniyyat, (Dār al-Masīrat, Edition:2015ac), p:140

²⁶ J. Rene Admiral, *traduire theroreme pour la traduction, Opcit P-16*

²⁷ أحمد شقرون، "توليد المصطلح القانوني الميدان القضائي نموذجاً" مؤلف جماعي ترجمة النص القانوني، م س، ص: ٤٦
Aḥmad Shaqrūn, Tawlīd al-Muṣṭliḥ al-Qānūnī al-Maydān al-Qaḍā,ī Namūdḥjan, M,allif Jimā'ī Tarjimat al-Naṣ al-Qānūnī,p:76

²⁸ علي توفيق أحمد، نحو الأفضل في ترجمة النص القانوني، مجلة المترجم العدد: ١٣، ص: ٢٠
'lī Tawfīq Aḥmad, Naḥw al-,afdāl fī tarjimat al-Naṣ al-Qānūnī, Majallat al-Mutarjim , Issue: 13, p:20

²⁹ يحيى بوتردين، تعليمية النص القانوني الأصيل والمترجم، دار الغرب للنشر والتوزيع . وهران. ٢٠٠٦. ص: ١٢.
Yahyā Būtardīn, Ta'līmiyyat al-Naṣ al-Qānūnī al-,sīl wa al-Mutarjim, (Dār al-Gharb le al-Nashr wa al-Tawzi', wahrān 2006),p:12

³⁰ علي توفيق أحمد، نحو الأفضل في ترجمة النص القانوني، م س، ص: ١٤
'lī Tawfīq Aḥmad, Naḥw al-,afdāl fī tarjimat al-Naṣ al-Qānūnī, p:17